

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية

تقرير من الأمانة

١- شهد العام الماضي مشاركة هيئات إدارة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ككل المتصلة بالمسائل الصحية وعلى الأخص في إطار التصدي لفاشية مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا.

٢- وأكدت هذه الجهود المبذولة على نطاق المنظومة حاجة المنظمة إلى استباق الأمور في إطار عمليات الأمم المتحدة وآليات التنسيق التابعة لها بهدف توجيه الدعم المقدم إلى البلدان وتنسيقه لتحقيق أولويات هذه البلدان في مجال الصحة. وهذه وظيفة يُعترف بها اعترافاً تاماً في سياق إصلاح المنظمة الذي سلط الأضواء على الأهمية التي تعلقها المنظمة على تعزيز التقارب مع منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد من أجل الاضطلاع بولاية الأمم المتحدة بفعالية وكفاءة.

تصدي المنظمات الدولية لمرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا

٣- يمثل مرض فيروس الإيبولا بعد الأيدز والعدوى بفيروسه المشكلة الصحية الثانية فقط المدرجة في جدول أعمال الأجهزة الرئيسية الثلاثة التابعة للأمم المتحدة أي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أدى حجم فاشية مرض فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا وأثرها المتواصل على أرواح الناس وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة إلى تضافر المجتمع الدولي وتعبئة المنظمات الدولية.

٤- وبعيد الإعلان العام الذي صدر عن المنظمة في ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٤ بشأن ظهور فاشية مرض فيروس الإيبولا، لفت انتباه وزراء الصحة الأفارقة إلى المسألة خلال اجتماعهم المشترك الأول الذي شاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمة في تنظيمه (في لواندا من ١٤ إلى ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٤). وأبدى الاتحاد الأفريقي مشاركته الراسخة في سعيه إلى التصدي للفاشية ولاسيما عبر مجلس السلم والأمن التابع له. وعلى سبيل المثال، يتولى فريق الاتحاد الأفريقي المعني بتقديم الدعم لمكافحة فاشية الإيبولا في غرب أفريقيا تنسيق أنشطة العاملين الصحيين في الميدان الذين يصل عددهم إلى ١٠٠٠ شخص ويُرسلون بالتناوب للعمل في الميدان على مدى ستة أشهر (من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ إلى أيار/ مايو ٢٠١٥).

٥- وعلى الصعيد العالمي، تمت تعبئة الخبرات المحددة وقدرات التوعية عبر مختلف القطاعات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ووجت المديرية العامة ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية رسالة مشتركة (في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٤) لإنذار المنسقين المقيمين في البلدان المتضررة بفاشيات مرض فيروس الإيبولا والتشجيع على تعزيز التنسيق بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في تلك البلدان. ووُجّهت رسالة مشتركة أخرى من المديرية العامة والأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي (في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤) وطلب فيها إلى سلطات الطيران المدني ضمان تناسب أي تدابير تتخذ في الوقت الراهن أو في المستقبل وتقرض قيوداً على التجارة أو السفر مع جهود الحد من المخاطر المرتبطة بالصحة العمومية واقتصادها على هذه الجهود.

٦- وعيّن الأمين العام للأمم المتحدة كبير منسقي منظومة الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإيبولا في آب/أغسطس ٢٠١٤ وشغل آلية التصدي للأزمات التابعة لمركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات بالتشاور مع المديرية العامة مما مهد السبيل لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الأولى المعنية بالصحة العمومية على الإطلاق أي بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا التي كُلفت بضمان الاستجابة السريعة والشاملة والفعالة من جانب جميع كيانات الأمم المتحدة بغية تحقيق أهدافها المتمثلة في وقف انتشار الفاشية وعلاج الأشخاص المصابين بالعدوى وضمان توفير الخدمات الأساسية والحفاظ على الاستقرار والوقاية من فاشيات أخرى.

٧- وكانت مشاركة منظمات الأمم المتحدة في وقت مبكر على الصعيد القطري أمراً أساسياً. وتولت المنظمة تنسيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الموجودة في الميدان لتوسيع نطاق أنشطتها كي تتجاوز مسؤولياتها العادية على النحو التالي: قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم اللوجستي الشامل؛ وأشرفت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على أنشطة التعبئة الاجتماعية؛ واضطلع صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنشطة تتبع المخالطين؛ وأدارت المنظمة الدولية للهجرة بعض مرافق العلاج وتولى الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر تدبير مراسم الدفن الآمن على سبيل المثال. وعملت المنظمة عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في إطار تحديد هيكلها وتوفير الخبرة التقنية بغرض توجيه توسيع نطاق الأعمال. ووضعت البعثة خطاً محدداً للتصدي تخدم البلدان الثلاثة الأشد تضرراً.

٨- وكان الدعم المقدم من هيئات إدارة الأمم المتحدة بمثابة الخطوة الحاسمة في مسار بسط الجهود على نطاق واسع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) الذي أقر بأثر فاشية مرض فيروس الإيبولا على بناء السلام والتنمية في البلدان الأشد تضرراً ودعا إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات من أجل التصدي للأزمة. وشاركت في رعاية هذا القرار ١٣٤ دولة عضواً في الأمم المتحدة مما يمثل أكبر عدد من الدول الأعضاء الداعمة لأي قرار صادر عن مجلس الأمن في تاريخ المجلس.

٩- وكان القرار بشأن "تدابير احتواء ومكافحة فاشية الإيبولا مؤخراً في غرب أفريقيا" أول قرار اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين (القرار ١/٦٩). ويواصل كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن دعم الجهود المبذولة في الميدان من خلال المثابرة على جعل التصدي للفاشيات محور تركيز الاهتمام السياسي للمجتمع الدولي. وتواظب المنظمة وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا على عقد جلسات إعلامية منتظمة أثناء الجلسات الرسمية وفي إطار الاجتماعات التي ينظمها رئيس الجمعية العامة وخلال الاجتماعات الجانبية.

١٠- وتمت تعبئة البرلمانين على نطاق العالم. واعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في دورتها الحادية والثلاثين بعد المائة المعقودة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ قراراً بشأن "دور البرلمان في دعم اتخاذ تدابير عاجلة وقوية على الصعيد الدولي لمواجهة وباء إيبولا وفي سن قوانين تكفل اتخاذ تدابير فعالة من أجل التصدي والتأهب له ولغيره من فاشيات الأمراض المعدية".

١١- وأُتيحت الموارد من جميع أنحاء العالم من أجل التصدي للأوبئة ودعم الخدمات الأساسية وتنشيط اقتصادات البلدان المتضررة. وأنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للتصدي للإيبولا الذي يشمل هيكل تصريف شؤون لجنة استشارية تقدم التوجيه الاستراتيجي وتخصص الموارد ويتألف أعضاؤها من مبعوث الأمم المتحدة الخاص المعني بمكافحة الإيبولا وممثلي البلدان المانحة والمتضررة بمن فيهم ممثل لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بصفة مراقب.

١٢- وحشدت مجموعة البنك الدولي حوالي ١٠٠٠ مليون دولار أمريكي لتمويل أشد البلدان تضرراً من الأزمة. كما يجمع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية التبرعات ويقتفي الموارد إضافة إلى عمله لضمان توفير الخدمات الأساسية. وتحشد عدة منظمات دولية أخرى الأموال أيضاً. وعلى سبيل المثال، أعلن كل من منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية خلال مؤتمر مشترك بينهما (عقد في جدة في المملكة العربية السعودية في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤) تقديم المساعدة المالية العاجلة إلى البلدان المتضررة فضلاً عن إتاحة الموارد المادية والمعدات والإمدادات وخدمات العاملين الصحيين وموظفي الدعم المدرسين.

١٣- وتتخطى الحاجة إلى مساعدة البلدان المتضررة التدخلات الفورية في مجال الصحة العمومية والمساعدة الإنسانية. وقد نُظر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمرض فيروس الإيبولا في تلك البلدان والإقليم المعني وباقي أنحاء العالم وفي الحلول المحتملة لتنظيم عملية شاملة ومتعددة القطاعات للتصدي للمرض خلال الدورة الاستثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (التي عقدت في نيويورك في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). وعقب هذه المناقشات استهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية لتقييم القدرة على التعافي من الإيبولا تركز على ما يلي: الخدمات الأساسية والبنى التحتية؛ والصحة وتوفير المياه والإصحاح والنظافة؛ وبناء السلام والتماسك الاجتماعي والوظائف الحكومية المؤسسية/الأساسية؛ والتنشيط الاجتماعي والاقتصادي.

وفاء منظومة الأمم المتحدة بالغرض لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٤- تضطلع منظومة الأمم المتحدة في إطار المراحل النهائية للمفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بدور ينطوي على مهمتين هما: مهمة دعم المناقشات بين الدول الأعضاء من خلال إسداء المشورة التقنية بشأن الأهداف والغايات والمؤشرات ذات الصلة؛ ومهمة تغيير موقفها بهدف دعم البلدان لتنفيذ الخطة الجديدة على الصعيد القطري.

١٥- وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اعتمد ٤٣ بلداً نهج "توحيد الأداء" بصفة رسمية. ومع ذلك، تدعو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشدة إلى اتباع نهج مرن وتدرجي لتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة الموضوعة في إطار المبادرة على نطاق أوسع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، شارك ١٨ مديراً لمنظمات منتمية إلى منظومة الأمم المتحدة بمن فيهم المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية في التوقيع على رسالة موجهة إلى جميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مؤكدين التزامهم بالعمل معاً من أجل تعزيز وجاهة عملهم وتأثيره. وأُرسلت الرسالة مشفوعة بمجموعة متكاملة من الأدوات التي تدعم البلدان الراغبة في اعتماد نهج "توحيد الأداء" وتشمل إجراءات التشغيل الموحدة وإرشادات محددة بشأن كل ركيزة من ركائز النهج الخمس.

١٦- وتساهم المنظمة في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتبسيط برامجها وأعمالها وضمان تنسيقها على مستوى أرفع ولاسيما على الصعيد القطري بهدف دعم البلدان لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١ للاطلاع على استعراض عام لعملية التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمل الأمانة التقني المتصل بالمؤشرات انظر الوثيقتين المصاحبتين ج٦٨/١٣ وج٦٨/١٤.

١٧- وتدعم المنظمة دعماً فعالاً نظام المنسقين المقيمين. وقد قدمت خلال الثنائية ٢٠١٤-٢٠١٥ مساهمة قدرها ٥,٢ ملايين دولار أمريكي بموجب الاتفاق المركزي لتقاسم التكاليف من أجل تمويل تشغيل النظام على جميع المستويات. وسيحدّد قدر مساهمة المنظمة خلال الثنائية ٢٠١٦-٢٠١٧ قريباً ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ويدرج في الميزانية البرمجية المقترحة للمنظمة ٢٠١٦-٢٠١٧. وعلى الصعيد القطري، اضطلع ممثلو المنظمة بدور المنسق المقيم بصفة مؤقتة في أكثر من ٨٠ بلداً لفترات تصل غالباً إلى ثلاثة أشهر.

١٨- وتدعو المنظمة إلى إدراج عنصر الصحة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان وتسهم في الحصائل المرتبطة بالصحة على أساس الأولويات المحددة في استراتيجيات المنظمة للتعاون القطري. وهناك أولويتان من أولويات المنظمة الخاصة بالقيادة الأكثر تجلياً في هذه الأطر وهما تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة والتصدي لمحددات الصحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتشارك مكاتب المنظمة القطرية في عمل الأفرقة المتخصصة في مجال الصحة ضمن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تشارك المنظمة أيضاً في عمل الأفرقة المتخصصة في قطاعات أخرى في أكثر من ٩٠٪ من البلدان.

١٩- وتنسق المنظمة الممارسات الخاصة بأعمالها مع منظومة الأمم المتحدة وتشارك في خدمات الأمم المتحدة المشتركة على الصعيد القطري. وتشمل الخدمات المشتركة الأكثر استخداماً في المنظمة خدمات الأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشتريات المحلية والسفر.

أمثلة على تعاون المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة

٢٠- تدعم أعمال المنظمة مع منظمات منتمية إلى منظومة الأمم المتحدة التعاون بين القطاعات وتجسد أولويات القيادة الست المبينة في برنامج العمل العام الثاني عشر للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ بهدف تعزيز التصدي الشامل والكلي للتحديات الصحية الراهنة التي تواجهها الدول الأعضاء. ويرد توضيح نطاق هذا التعاون وتفصيله في عدة تقارير أخرى مقدمة إلى جمعية الصحة الحالية. وترد أدناه أمثلة على تطور المجموعة الواسعة من أعمال المنظمة مع منظمات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة وتوسّع نطاق هذه الأعمال.

٢١- وإن أبرز الأمثلة على تعاون المنظمة الشديد والراسخ مع سائر وكالات الأمم المتحدة التي لها صلة بالصحة ترتبط بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عبر الشراكة الصحية الرباعية (H4+) وحركة كل امرأة وكل طفل والشراكة الصحية الدولية والمبادرات المتعلقة بها (IHP+).

٢٢- ويظل موضوع الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها يحظى بالاهتمام في إطار منظومة الأمم المتحدة ضمن جداول أعمال هيئات إدارة المنظومة ولأغراض التعاون المشترك بين الوكالات. وقد عقدت الجمعية العامة اجتماعاً رفيع المستوى لإجراء استعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها خلال عام ٢٠١٤. وتبين الوثيقة الختامية للاجتماع الأنشطة الأساسية اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالالتزامات المدرجة في الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعتمد في عام ٢٠١١^١.

٢٣- وتنسق فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها أنشطة أعضائها لدعم تنفيذ الإعلان السياسي بقيادة المنظمة. وقد نُظمت ثلاث بعثات للبرمجة

١ انظر الوثيقة ج٦٨/١١ المتعلقة بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى.

المشاركة على الصعيد القطري في عام ٢٠١٤ بمشاركة ممثلين للمنظمة واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز والبنك الدولي. وعقدت البعثات اجتماعات مع موظفين مسؤولين من وزارات الصحة ووزارت الشؤون المالية والزراعة والتخطيط وممثلين للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وشملت الحصائل تقديم إرشادات محددة إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن تعزيز نهج "مشاركة الحكومة ككل" و"المجتمع ككل" وتنفيذه من أجل الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. وأعدت المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة توجيهية بشأن إدماج الأمراض غير السارية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتتيح الإرشادات أدوات لجميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل دعم البلدان في إطار جهود التصدي المبذولة لكي لا تقتصر على المحددات الاجتماعية الأوسع نطاقاً للأمراض غير السارية فحسب بل لتشمل أيضاً الجوانب الصحية لهذه الأمراض.

٢٤- وتشارك المنظمة مع الاتحاد الدولي للاتصالات في قيادة مبادرة "الهاتف المحمول في خدمة صحتك" (Be He@lthy, Be Mobile) لاستخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول من أجل مساعدة الدول الأعضاء على مكافحة الأمراض غير السارية عن طريق النهوض باستخدام تلك التكنولوجيا لتوفير المعلومات عن الوقاية من الأمراض وتبنيها العلاجي للأشخاص مباشرة وتعزيز النظم الصحية من خلال تدريب العاملين الصحيين. وعلى سبيل المثال، تنفذ كوستاريكا أول الخدمات الوطنية للصحة المعتمدة على تكنولوجيا الهاتف المحمول في العالم عبر برامج حكومية متواصلة لمساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين وتستخدم السنغال الهواتف المحمولة لتدريب العاملين الصحيين وإذكاء الوعي وتوعية المرضى بخصوص السكري وتوفير خدمات الاستشارة الطبية ودعم التدبير العلاجي للمصابين بالسكري عن بُعد. وتهدف المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى دعم جهودها الوطنية في مجال الصحة العمومية بحلول معتمدة على التكنولوجيا الرقمية للوقاية من الأمراض غير السارية.

٢٥- وتعاونت المنظمة مع منظمة الأغذية والزراعة تعاوناً وثيقاً لتحضير المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية (الذي عقد في روما من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤). ويطلب إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل الخاص به المعتمدان أثناء المؤتمر إلى الوكالتين أن تواسلا مشاركتها الفعالة في تنفيذ هذين الصكين وتدعما الدول الأعضاء للتصدي لتحديات سوء التغذية المتعددة بالتعاون مع منظمات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة.^١

٢٦- وحدد مؤتمر المنظمة بشأن الصحة والمناخ (الذي عقد في جنيف من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤) المنظور الصحي لمؤتمر القمة للأمم المتحدة بشأن المناخ لعام ٢٠١٤ (الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤). وشاركت المنظمة في المساهمة المشتركة في ظل منظومة الأمم المتحدة في الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الذي عقد في ليما من ١ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤). ونظمت المنظمة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي اجتماعاً جانبياً بشأن "حماية الصحة ومكافحة تغير المناخ" (وهو اجتماع جانبي واحد من بين اجتماعات الأمم المتحدة الجانبية الأحد عشر) أتاح فرصة للمشاركين لتطوير توجهات استراتيجية ومبادرات برمجية جديدة متعلقة بقدرة الصحة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وفرصاً لتحقيق أقصى حد من الفوائد الصحية الناشئة عن مستقبل ذي مستويات الكربون المنخفضة.

١ للحصول على تفاصيل إضافية، انظر الوثيقة ج/٦٨/٨ المتعلقة بحصيلة المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية.

٢٧- وعقدت المنظمة اجتماعاً رفيع المستوى بشأن بناء نظم صحية قادرة على الصمود في البلدان المتضررة من الإيبولا (في جنيف في ١٠ و ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤) بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الصحة لغرب أفريقيا والبنك الدولي. وناقش ممثلو أكثر من ١٥ منظمة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الأنشطة المشتركة بما فيها تعزيز القدرات الأساسية في مجال الصحة العمومية لأغراض الترصد والمواجهة وفقاً لمقتضيات اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).^١

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٨- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

= = =

١ للاطلاع على ملخص الاجتماع، انظر الموقع الإلكتروني التالي: <http://who.int/csr/disease/ebola/health-systems/ebola-meeting/en/> (تم الاطلاع في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٥).